السورية. علماً بأن الدليل التصنيفي لأسماك البحر المتوسط اعتبر هذه الأخيرة بالقياس موجودة في المياه السورية حكماً.
كما سجلت الدراسات هجرة تسعة وستين أنواع من البحر الأحمر، وأحد عشر نوعاً آخر من غربي البحر المتوسط ويظهر **الجدول** 9 والجدول رقم (10) نماذج من هذه الأنواع:

اسم الفصيلة	اسم النوع
Apogonidae	*Apogon thrustoni -Apogon taeniatus*
Callidnymidae	*Callionymus filamentosus*
Cynoglossidae	*Cynoglossus sinus –arabici*
Hemiramphidae	*Hemiramphus far*
Gobiidae	*Oxyurichthys papuensis - Silhouettea aegyptia*
Holocentridae	*Sargocentron rubrum*
Leiognathidae	*Leiognathus klunzingeri*
Monacanthidae	*Stephanolepis diaspros*

الجدول 9 **بعض الأنواع المهاجرة من البحر الأحمر إلى الحوض الشرقي من البحر المتوسط خلال الـ25 سنة الأخيرة**

اسم الفصيلة	اسم النوع
Apogonidae	*Epigonus telescopus*
Argentinidae	*Glassanodon leioglossus - Argentina sphyraena*
Bramidae	*Brama brama*
Caproidae	*Capros asper (=Aper)*
Gobiesociae	*Lepadogaster lepadogaster - Lepadogaster candollei*
Gadidae	*Phycis -Gadiculus argenteus Micrmesistius poutassou phycis*

الجدول 10 **بعض الأنواع المهاجرة من الحوض الغربي للبحر المتوسط إلى حوضه الشرقي خلال الـ25 سنة الأخيرة**

الزواحف Reptilia
السلاحف Cheloniens
لقد تم تسجيل ثلاثة أنواع من السلاحف البحرية في المياه السورية أهمها السلحفاة الخضراء ***Chelonia mydas*** **Green turtle,** والسلحفاة كبيرة الرأس ***Caretta caretta*** **Loggerhead turtle,** في حين أن النوع الثالث / **Leatherback sea turtle** يوجد بشكل قليل نسبياً.

الثدييات Mammalia**:**

1. زعنفيات القدم Pinnipedia**:**

تنتسب فقمة البحر المتوسط ***Monachus monachus*** إلى زعنفيات القدم، وهي مازالت ترتاد الشاطئ السوري(إبراهيم وجوني 2006) مع عدم التأكد من تكاثرها على الشاطئ السوري لكن بشكل نادر جداً، وهناك مشروع قيد الإعداد لمراقبتها في بعض الأماكن المتوقع تواجدها فيها.

2. الحوتيات Cestacia:

بلغ عدد أنواع الحوتيات في البحر المتوسط 21 نوعاً بين أنواع مستوطنة وزائرة وعرضية، ومع الإنطلاق في تنفيذ إتفاقية **الحفاظ على الحيتان في البحر الأسود والبحر المتوسط والمناطق المتاخمة من الأطلسي** (ACCOBAMS)**.** فقد سجلت الفرق الوطنية على السواحل السورية 14 حالة جنوح (إبراهيم 2008) تمثلت بـ 14 فرداً جانحاً خلال الفترة

2003-2008 على الشواطئ ونتيجة لتزايد حالات الجنوح وتنفيذا للـ (**ACCOBAMS**) فقد تم تأسيس الشبكة الوطنية لمراقبة جنوح الحيتان وذلك بعد تنفيذ العديد من ورشات العمل الخاصة بالتعريف بالحيتان وأهميتها وتدريب بعض المختصين بكيفية التعامل مع جنوح الحيتان.

1.1.3.2 التنوع الحيوي في المياه العذبة

1.1.3.2.1 *فلورة المياه العذبة* *Fresh-water Flora*

الجراثيم Bacteria**:**

سجلت الدراسات /33/ ثلاثة وثلاثين نوعاً.

الفطريات Fungi**:**

سجلت الدراسات /176/ ستة وسبعين ومائة نوع

الطحالب Algae**:**

درست طحالب المياه العذبة أساساً في أوساط البحيرات الصنعية المتشكلة خلف سدود الأنهار الساحلية. وقد أسفرت عمليات الحصر المرجعي عن حالة التنوع المبينة في الجدول **11**

الشعبة	عدد الرتب	عدد الفصائل	عدد الأجناس	عدد الأنواع
شعبة الطحالب الذهبية **Chrysophyta**	4	8	40	40
شعبة الطحالب الخضراء **Chlorophyta**	3	7	30	30
شعبة الطحالب الزرقاء **Cyanophyta**	3	5	16	16
شعبة الأوغلينات **Euglenophyta**	1	1	3	3
شعبة الطحالب النارية **Pyrrhophyta**	1	2	5	5
المجموع	12	23	94	94

الجدول 11 **أنواع طحالب المياه العذبة**

البريويات Bryophyta**:**

سجلت الدراسات /27/ سبعة وعشرون نوعاً

السرخسيات Pteridophyta:

سجلت الدراسات /13/ ثلاثة عشر نوعاً

البذريات Spermatophyta:

وتضم صفين:

1. صف أحاديات الفلقة **Monocotyledonae** وسجل منه/137/ سبعة وثلاثين ومائة نوع.
2. صف ثنائيات الفلقة **Dicotyledonae** وسجل منه 161 نوعاً.

1.1.3.2.2 **فونا المياه العذبة** Fresh-water Fauna

مفصليات الأرجل Arthropoda**:**

سجلت الدراسات 20 نوعاً (4 أنواع من القشريات و16 ستة عشر نوعاً من الحشرات **Insecta**).

الرخويات Mollusca**:**
سجلت الدراسات 44 نوعاً (12نوعاً من صف ثنائيات المصراع **Bivaliva** و/32/ إثنين وثلاثين نوعاً من صف بطنيات القدم **Gastropoda**).

الأسماك Fishes**:**
أسفرت عمليات الحصر المرجعي للدراسات عن /157/ سبعة وخمسين ومائة نوعاً.
لابد من الإشارة إلى أنه قد تم إدخال بعض الأنواع لأغراض إنتاجية أو لأداء أدوار بيئية حيوية وكأمثلة نذكر بعض الأنواع المدخلة في الجدول **12**:

الاسم العربي	الاسم العلمي	الهدف
الكارب الشائع (3سلالات)	*Cyprinus carpio*	الاستزراع
المشط النيلي (أربع سلالات)	*Oreochromis niloticus*	الاستزراع
التراوت القوس قزحي	*Oncorhynchus mykiss*	الاستزراع
الكارب العاشب	*Ctenopharyngodon idella*	للقضاء على الأعشاب في الأحواض السمكية
الكارب الفضي	*Hypophthalmichthys molitrix*	زيادة الإنتاجية في المزارع السمكية

الجدول 12 **بعض أنواع الأسماك المدخلة لأغراض إنتاجية أو لأداء أدوار بيئية حيوية**

لقد تراجعت عملية تفريخ وتربية التراوت مؤخراً في سورية بسبب شح المياه الباردة اللازمة في بعض أماكن تربيتها (الزبداني ونهر السن) ولم يبق سوى مزرعة واحدة صغيرة لتربية هذا النوع.

2 الأخطار التي يتعرض لها التنوع الحيوي في سورية

من المعلوم أن المصدر الرئيس للأخطار التي تهدد التنوع الحيوي وغيره من الموارد الطبيعية هي النشاطات البشرية التي تتزايد مع التزايد السكاني، حيث بينت الإحصاءات الحديثة أن عدد سكان سورية قارب 22 مليون (2007) وبمعدل زيادة سنوية تعادل حوالي 2.58% (**NEE 2001**). ولذلك فإن زيادة الإعتماد على الموارد الطبيعية ومكونات التنوع الحيوي هو المصدر الأساسي للأخطار التي يتعرض لها هذا المورد الطبيعي الهام، حيث يكون لهذا الإعتماد نوعين:
- المباشر بهدف تحسين الوضع الغذائي أو ما يخدم ذلك من تحطيب وأثاث منزلي ونباتات طبية.
- غير المباشر بهدف تحسين الوضع الإقتصادي للفرد أو للأسرة وذلك من خلال الإتجار بمكونات التنوع الحيوي وأهم هذه النشاطات:

1- التوسع الزراعي والسكاني اللذين غالباً ما يكونان على حساب النظم الطبيعية المتنوعة، حيث نفذت سورية خططاً طموحة لزيادة الإنتاج الزراعي لتلبية حاجات السكان المتزايدة، وقد تأثر جزء من مكونات أخرى من التنوع الحيوي بهذه الخطط التنموية.
2- الأثر السلبي للتبدلات المناخية وخاصة الجفاف الذي أثر بشكل مباشر على العديد من النظم البيئية وتوزعها الجغرافي وخاصة الحساسة منها.
3- الرعي الجائر والاحتطاب والقطع وجمع النباتات غير المنظم في الغابات والمناطق الهامشية والبادية.
4- أنواع الصيد البري والبحري غير المشروعة.
5- التجارة الداخلية والدولية بالأنواع الحية ومنتجاتها.

6- إدخال الأنواع الغريبة أو الأنواع الغازية إلى معظم النظم البيئية وخاصة الغابات والمناطق الملائمة للتشجير.
7- الحرائق: وتعد من الأخطار المدمرة للغابات.
8- استبدال السلالات المحلية بالأنواع المحسنة والمعدلة وراثياً.
9- الإستخدام غير المرشد للمبيدات والأسمدة الكيميائية.

وقد تم تصنيف هذه الأخطار وفقاً لتأثيرها على النظم البيئية الرئيسة في سورية، ومعها تم الإشارة إلى أهم التوجهات الوطنية التي تتم في سبيل التخلص من الأخطار أو على الأقل تخفيفها بالقدر الذي يحقق أهداف 2010 في إنقاص فقدان الأنواع أو النظم البيئية:

الأخطار	التوجهات الوطنية
1- الحرائق	تطوير التجهيزات اللازمة ومشاركة المجتمع المحلي وزيادة التوعية.
2- توسع العمران والزراعة	إعادة النظر في تخطيط استعمالات الأراضي عن طريق وزارات الزراعة والإدارة المحلية والبيئة والجهات الوطنية المعنية الأخرى
3- الرعي العشوائي	وضع سياسة رعوية مدروسة والتحكم بها حسب الطاقات الرعوية للغابات ومناطق التحريج.
4- قطع الأخشاب العشوائي لغايات الوقود	دعم تأمين البديل عن طريق الطاقات البديلة وزيادة الرقابة في الغابات
5- التفحيم	دعم مشاريع مولدة للدخل حول الغابات ومناطق التحريج لإستبدال هذا النشاط بالتدريج.
6- تجزئة الغابات	وقف التعديات والإجراءات غير المدروسة على أراضي الغابات وزيادة مساحات المناطق المحمية من الغابات
7- الأنواع المدخلة والغازية	وقف استخدام الأنواع المدخلة والغريبة من الأشجار والشجيرات في أعمال التحريج أو تزيين الطرقات والحدائق واستخدام النباتات المحلية والبرية المناسبة حصراً.

الجدول 13 **الأخطار المؤثرة على الغابات ومناطق التحريج**

الأخطار	التوجهات الوطنية
1- تدهور الغطاء النباتي وتعرية التربة نتيجة الرعي الجائر	1- تنظيم مناطق الرعي وتوسيع المناطق المحمية. 2- استزراع المناطق المتدهورة ومشاركة السكان في التنمية وتأمين بدائل علفية للحيوانات كإستثمار المخلفات الزراعية في إنتاج الأعلاف وتقاسم المنافع مع السكان المحليين. 3- دعم دور المعرفة المحلية التقليدية في الحماية (نظام الحمى).
2- جمع الأعشاب والشجيرات كوقود	تأمين مصادر طاقات بديلة.
3- التجوال العشوائي للآليات	تأمين طرق معبدة ومحددة ومنع فتح طرق جديدة وكذلك منع استخدام الآليات الثقيلة.
4- استنفاذ موارد المياه	الحد من حفر الآبار واستخدام حصاد مياه الأمطار وتجديد الأقنية الرومانية.
5- التوسع الزراعي	- زيادة الإنتاج في وحدة المساحة للتخفيف من التوسع الزراعي. - عدم فلاحة البادية

الجدول 14 **الأخطار المؤثرة على البادية والمناطق الهامشية**

الأخطار	التوجهات الوطنية
1- الصيد غير المنظم للأسماك	التشدد في تنفيذ تعليمات الصيد السمكي
2- التلوث	الحد ما أمكن من مصادر التلوث وإنشاء محطات معالجة للمياه العادمة قبل صبها في الأنهار والمناطق الرطبة وكذلك مراقبة مياه السفن (الصابورة) ومنع إلقاء النفايات النفطية وتطبيق تقييم الأثر البيئي على المشاريع الصناعية.
3- تدمير الموائل	منع إستجرار الرمال من الشاطئ وحواف الأنهار ووقف التوسع العمراني نحو الموائل المائية.
4- الاستنفاذ الجائر للموارد المائية	تطبيق القوانين والتعليمات المتعلقة بحفر الآبار وخاصة في أحواض المسطحات المائية

الجدول 15 الأخطار التي يتعرض لها التنوع الحيوي المائي

الأخطار	التوجهات الوطنية
1- الصيد غير المنظم	التشدد في تنفيذ تعليمات وقرارات الصيد وقواعده لحماية موئل الطرائد وتنظيم مواسم الصيد لكل منها والحدود المسموحة للصيد وزيادة التنسيق بين السلطات المعنية بتطبيق القوانين وزيادة تربية الأنواع المهددة وإطلاقها في موئلها الطبيعية ويمكن أن يساعد على ذلك تأسيس نوادي للصيد
2- الرعي والقطع والجمع العشوائي	تطبيق إدارة المراعي في البادية وتحديد مواسم الرعي وتوزيعها بما يتناسب مع الحمولة الرعوية، والحد من اقتلاع الشجيرات وتأمين بديل للطبخ والتدفئة.
3- التبدلات المناخية وعلى رأسها الجفاف	العمل على التخفيف من أثار الجفاف.
4- التلوث بأنواعه	استخدام المكافحة المتكاملة في معالجة الآفات الزراعية والتوجه نحو السماد العضوي.
5- التجارة الداخلية والدولية	إعداد التشريعات اللازمة لتنظيم التجارة الداخلية وتنفيذ إتفاقية السايتز.
6- السياحة العشوائية	تشجيع السياحة المستدامة وخاصة البيئية والحد من تأثير رحلات الصيد غير المنظمة وتجنب النشاطات السلبية كمسابقات السيارات في المناطق الهشة.
7- قطع الأخشاب لغايات متنوعة	تأمين مصادر طاقة بديلة وتنظيم أعمال استثمار الفحم

الجدول 16 الأخطار المهددة للحياة البرية

الأخطار	التوجهات الوطنية
1-الفقر	تأمين مصادر دخل بديلة للشباب وزيادة فرص التدريب وتوزيع رأس مال بسيط لبدء مشاريع صغيرة ومحاورة السكان حول إمكانية الاستفادة بصورة أفضل من الموارد المتاحة وتشجيع الأعمال المولدة للدخل.
2- الهجرة من الريف إلى المدينة	تأمين مصادر دخل للمجتمعات المحلية عن طريق قروض لبدء مشاريع صغيرة تضمن استقرارهم.
3- زيادة السكان	تنظيم الأسرة/ تطبيق تعليم البنات الإلزامي.
4- الأمية	تأسيس مدارس في المناطق النائية وتطبيق التعليم الإلزامي ودعم حملات محو الأمية

الجدول 17 التهديدات ذات المنشأ الاجتماعي والاقتصادي

3 المعوقات الرئيسة فيما يخص تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي

لقد ساهم إعداد الإستراتيجية الوطنية وما بعدها من دراسات وبشكل فعال في معرفة وإظهار الأخطار التي يتعرض لها التنوع الحيوي في ذلك الوقت أي مع بدايات هذا العقد من الزمن، ومعها بدأت سورية في العمل على إزالة هذه الأخطار والتخفيف من آثارها، ولكن من ذلك فيمكن القول أن هذه الجهود الكبيرة والتي تتطلب الخبرة القوية والفريق الكافي ورصد الأموال الكافية فيمكن أن نقول أنها بدأت في وضع أسس الحماية والصيانة في الموقع **In-sito** وخارج الموقع **Ex-sito**.

لقد استفادت سورية من تنفيذ نشاطات مشروع **" تقييم بناء القدرات الوطنية لتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية "**

"Self Assessment of National Capacity Building Needs in Syria to Manage Global Environmental Issues (NCSA/ SYR/05/012)

والذي انتهى قبل عام ونيف حيث كان أهم أهدافه تحديد المعوقات التي تحد من بناء القدرات الوطنية الخاصة بإدارة التنوع الحيوي ومكوناته بهدف مساعدة الجهات المعنية في تطوير إستراتيجية وخطة عمل وطنية لبناء القدرات المطلوبة، وكذلك التعرف على أولويات العمل. لخصت ورشة العمل الوطنية الختامية نتائج العديد من الورشات المناطقية وتوصلت إلى تحديد المعوقات الرئيسة أمام تنفيذ اتفاقية التنوع الحيوي وهي كالتالي:

1. عدم تكامل التنسيق بين الجهات الوطنية المعنية.
2. صعوبات إدارية وفنية على المستوى الوطني وعلى المستوى الدولي في بعض الأحيان وعدم توافق الإجراءات المالية والإدارية بين الجهات الدولية المانحة والجهات الوطنية المنفذة عند تنفيذ المشاريع الممولة دولياً.
3. نقص الدراسات المرتبطة بالقيمة والأهمية الاقتصادية للتنوع الحيوي.
4. عدم توفر الموازنات المالية الوطنية الكافية المخصصة لإدارة مكونات التنوع الحيوي وفقاً للمعايير الدولية الحديثة.
5. النقص في الأطر الفنية العلمية المختصة.
6. نقص الكوادر المختصة في إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية على التنوع الحيوي ومكوناته.
7. نقص التشريعات الخاصة بالأنواع وخاصة المتوطنة والمهددة وضعف تنفيذ التشريعات المتوفرة اللازمة لحمايتها.
8. نقص الأبحاث والدراسات التي تتعلق بمكونات التنوع الحيوي النباتي والحيواني والسلالات الحيوانية والنباتية المحلية (خاصة البرية منها) وخاصة عدم وجود معشبة وطنية وموسوعة نباتية وأخرى حيوانية.
9. الحاجة إلى تحديث الإستراتيجية الوطنية وخطة عمل حماية التنوع الحيوي.
10. نقص التشريعات الوطنية الخاصة بحماية التنوع الحيوي.

4 الأولويات الوطنية في مجال تنفيذ الاتفاقية الدولية لحفظ التنوع الحيوي

كما كان تحديد الأولويات الوطنية من أهم مخرجات المشروع المذكور سابقاً " تقييم بناء القدرات الوطنية لتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية "

"Self Assessment of National Capacity Building Needs in Syria to Manage Global Environmental Issues (NCSA/ SYR/05/012)

حيث حددت مجموعات العمل المتخصصة المنبثقة عن ورشات العمل الوطنية التي عقدها المشروع واجتماعات اللجان الفنية وتقارير تحليل أنشطة الجهات المعنية في التنفيذ والمناقشات التي تمت في مجموعات العمل بهدف الإيفاء بالالتزامات تجاه الاتفاقية الدولية لحفظ التنوع الحيوي وتحقيق الاستثمار الأفضل للفرص المتاحة في كل منها. وتتساوى هذه الأولويات من حيث الأهمية وأولوية التنفيذ:

1. تعزيز قدرة المجتمعات الأهلية على الإدارة المستدامة والمتكاملة للتنوع الحيوي.
2. تعزيز القدرة على توفير الموارد المالية وتحريكها لحماية التنوع الحيوي.
3. دمج مفاهيم حماية واستدامة التنوع الحيوي في سياسات التنمية الوطنية.
4. تطوير آلية تنسيق إستراتيجية بين الجهات المعنية بحماية التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية.
5. تطوير نظام وطني لإدارة المعلومات والمعرفة الخاصة بالتنوع الحيوي وخاصة في مجالات الرصد والتقييم.
6. تطوير المعايير الوطنية لإدارة المحميات الطبيعية.
7. تعزيز الإطار المؤسسي والتشريعي لتنظيم الوصول إلى الموارد الوراثية وتبادل الفوائد الناجمة عنها.
8. تطوير آلية مؤسساتية لتقييم تأثيرات الاتفاقيات الاقتصادية والزراعية الإقليمية والدولية على التنوع الحيوي.
9. تطوير المعايير التوجيهية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية وتأثيرها على التنوع الحيوي.
10. تطوير القدرة الوطنية للحماية في الطبيعة خارج المناطق المحمية.
11. تطوير الروابط بين البحث العلمي ورسم السياسات في مجال التنوع الحيوي والسياسات الوطنية في مجالات نقل التقانات على المستوى الإقليمي والعالمي.
12. تطوير برامج التوعية والتعليم طويلة الأمد حول مفاهيم التنوع الحيوي.
13. تطوير نظم الحوافز الاقتصادية والتقييم الاقتصادي لقيمة التنوع الحيوي.

الفصل الثاني
الحالة الراهنة للاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع الحيوي

وقعت سورية على الاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي بتاريخ الثالث من أيار عام 1993 وصادقت عليها في العاشر من كانون الأول عام 1995. وبمصادقتها على هذه الاتفاقية أصبحت طرفاً من أطراف هذه الاتفاقية ووجب عليها أن تقوم باتخاذ إجراءات متكاملة وفي جميع القطاعات في سبيل وقف فقدان التنوع الحيوي من جميع النظم البيئية ولهذه الغاية كان لابد من إعداد الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي وكان ذلك في 2002 وتم المصادقة عليها من المجلس الأعلى لحماية البيئة ومن ثم وزعت إلى كل الجهات الوطنية للإنطلاق في تنفيذها كل حسب إمكانياته واختصاصه. وقد تضمنت هذه الإستراتيجية البنود والفصول التالية:

القسم الأول: التنوع الحيوي في سورية

1 – المعاهدات الخاصة بالتنوع الحيوي والتزاماتها.

2 – حالة التنوع الحيوي الوطني.

3 – المبادئ العامة في حماية التنوع الحيوي.

4 – القدرات الوطنية لإدارة التنوع الحيوي.

5 – التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنوع الحيوي.

القسم الثاني:استراتيجية حماية التنوع الحيوي الطبيعي

1- حماية التنوع الحيوي البري.

2- حماية التنوع الحيوي المائي العذب.

3- حماية التنوع الحيوي البحري.

4- إنشاء شبكة وطنية للمحميات الطبيعية.

5- حماية وإكثار واستثمار النباتات والحيوانات البرية الاقتصادية.

القسم الثالث:استراتيجية حماية التنوع الحيوي الزراعي

1- الوضع الحالي للتنوع الحيوي الزراعي.

2- حماية المراعي في البادية.

3- حماية الغابات ومناطق التحريج.

4- حماية المصادر الوراثية النباتية والحيوانية.

القسم الرابع: التشريع والبحث العلمي والتقانات الحيوية والتربية والتعاون

1- تشريعات التنوع الحيوي وهيكليته.

2- البحوث العلمية وحماية التنوع الحيوي.

3- السلامة الحيوية واستخدام التقانات الحيوية.

4- التربية والتوعية.

5- التعاون العربي والإقليمي والدولي.

كما حددت أهم الخطوط والمبادىء الأساسية التي تعتمدها وهي كالتالي:

1- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر الاستثمار المستدام للموارد الحية.

2- حماية التنوع الحيوي في كافة الموائل والنظم البيئية (الغابات والبادية والمراعي والأراضي الهامشية، الأوساط المائية العذبة، الموائل البحرية).

3- إعادة تأهيل الموائل المخربة المتدهورة وإعادة تأهيل الأنواع الحية المهددة.

4- إنشاء شبكة وطنية للمحميات الطبيعية متعددة الأغراض تغطي مختلف النظم البيئية السورية.

5- تطوير النظم الزراعية لتلائم البيئة السليمة وتتماشى مع الاستثمار المستديم وتأهيل الأراضي المتصحرة والمتدهورة وطرق المكافحة المتكاملة.

6- حماية وإكثار واستثمار المصادر الوراثية النباتية والحيوانية الإقتصادية.

7- تحديث التشريعات وتطوير الهيكليات الوطنية الخاصة بالتنوع الحيوي ومكوناته.

8- دعم البحوث العلمية المتعلقة بكل مجالات التنوع الحيوي وخاصة في مجالات التقانات الحيوية والهندسة الوراثية والتصنيف والحماية.

9- تعميق مداخل التربية البيئية في مختلف مراحل التعليم وتنمية الوعي والثقافة الشعبية حول أهمية التنوع الحيوي وضرورة استدامته.

10- تعزيز التعاون العربي الإقليمي والدولي في تنفيذ الاتفاقات المبرمة في مجال التنوع الحيوي والاستفادة من برامج التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف والاتفاقيات العربية والدولية في حماية التنوع الحيوي الوطني كثروة للأجيال القادمة.

وبعد مرور خمس سنوات تم ومن خلال مشروع " **تقييم بناء القدرات الوطنية لتطبيق الاتفاقيات البيئية الدولية** "

" Self Assessment of National Capacity Building Needs in Syria to Manage Global Environmental Issues (NCSA / SYR/05/012) "

تنفيذ مراجعة أولية للإستراتيجية الوطنية وفقاً للأولويات الوطنية المتماثلة الأهمية التي تم التوصل إليها وبناءاً على هذه المراجعة الأولية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية والتي تتعلق بأهم المحاور الأساسية للإستراتيجية:

1- تطوير آلية تنسيق إستراتيجية بين الجهات المعنية بحماية التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية:

مما لاشك فيه أن هناك تطوراً ايجابياً واضحاً في آلية التنسيق بين الجهات الوطنية وخاصة بين وزارة الدولة لشؤون البيئة ووزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الجهتين الوطنيتين الأساسيتين المسؤولتين عن إدارة التنوع الحيوي وكذلك مع الجهات الوطنية الأخرى، ولكن هناك حاجة ماسة إلى تطوير آلية عملية طويلة الأمد للتنسيق بين الجهات المعنية بحماية التنوع الحيوي. حيث يشكل ضعف آلية للتنسيق أهم العقبات على الصعيد المؤسساتي في تنمية القدرات الوطنية **فكانت التوجهات الوطنية التالية:**

- تطوير آليات تنسيق فعالة بين المؤسسات العاملة في تنفيذ الإتفاقية الدولية للتنوع الحيوي وهذا ما تعمل عليه مديرية التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية في وزارة الدولة لشؤون البيئة.
- تطوير نظام مراقبة ومتابعة لتطبيق آليات التنسيق.

2- تطوير نظام وطني لإدارة المعلومات والمعرفة الخاصة بالتنوع الحيوي وخاصة في مجالات الرصد والتقييم:

تنفيذاً للإستراتيجية وخطة العمل الوطنية فقد نفذت بعض الجهات الوطنية كالمراكز البحثية والعلمية التابعة لوزارات (التعليم العالي، الزراعة والإصلاح الزراعي، الدولة لشؤون والبيئة) وكذلك بعض الجمعيات الأهلية بدراسات متفرقة ومتنوعة لرصد حالة التنوع الحيوي ومراقبتها وجمع المعلومات الميدانية ضمن إطار اهتماماتها التي قد تكون محدودة بشكل أو بآخر. لكن هناك حاجة إلى تطوير نظام مراقبة فعال يتضمن مشاركة جميع الجهات المعنية (الوزارات ومراكز البحوث والجامعات والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية والمنظمات الإقليمية والدولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية) لمراقبة حالة الكائنات الحية البرية، وهذا ما يتطلب أيضا وجود مجموعة من المؤشرات الخاصة بالتنوع الحيوي. وبما أن مهام ومسؤوليات ونشاطات حماية التنوع الحيوي موزعة على عدة مؤسسات فهناك حاجة ماسة إلى تطوير شبكة معرفية وإدارة معلومات بين هذه المؤسسات بحيث يتم جمع المعلومات وحفظها وتطويرها ونشرها وإتاحتها من خلال شبكة معلومات فعالة. وعلى مستوى إدارة المعرفة، لا بد من تطوير برامج تدريبية حول التنوع الحيوي تعتمد على الممارسات الفعلية وأفضل التجارب والدروس المستفادة في هذا المجال وخاصة على مستوى الظروف المحلية.

وتتلخص التوجهات الوطنية في المستقبل بتطوير النقاط التالية:

- مسح وتحديد الاحتياجات التدريبية والنواقص في المعلومات الخاصة بالتنوع الحيوي.
- تحديد مؤشرات مراقبة الكائنات الحية البرية والتأكد من مصادر المعلومات.
- إنشاء شبكات لإدارة المعلومات.
- تطوير برنامج تدريب فعال في مجال استخدام وصيانة وتحديث نظم المعلومات.

3- تعزيز الإطار المؤسساتي والتشريعي المتعلق بالموارد، والمجمعات الوراثية وتبادل الفوائد الناجمة عنها:

لابد من الإشارة إلى أنه قد تم إعداد مسودة لتشريع خاص بالتعامل مع المصادر الوراثية الوطنية ويتم تحضيرها للصدور ويتم الآن التحضير ليتوافق هذا التشريع مع برنامج التقاسم العادل للمنافع ولكن بالرغم من ذلك فإن التشريعات والأطر المؤسسية لقضايا الموارد الوراثية وحقوق استخدامها وتبادل الفوائد الناجمة عنها مازالت غير كافية نسبياً وهناك حاجة ماسة إلى بناء قدرات لتطوير سياسات وتشريعات ومبادرات تحقق التوازن ما بين احتياجات التنمية وتبادل المنافع بشكل منصف وعادل وحماية حقوق الملكية الفكرية وحقوق بلد المنشأ في الموارد الوراثية. **وهذا ما دعا إلى تبني التوجهات الوطنية التالية:**

- صياغة وتجربة الخيارات القانونية لتحديد المناسب منها.
- صياغة وتطبيق قانون تنظيم حيازة التنوع الحيوي وتقاسم المنافع.
- تنفيذ برنامج تدريبي في حيازة التنوع الحيوي وتقاسم المنافع الحاصلة منه.

4- تطوير آلية مؤسساتية لتقييم تأثيرات الاتفاقيات الاقتصادية والزراعية الإقليمية والدولية على التنوع الحيوي:

كما هو معلوم فإن هناك توجه نحو تحرير الاقتصاد وانفتاحه على التوجهات العالمية بشكل واضح، وفي السبيل إلى ذلك يتم توقيع اتفاقيات ذات طبيعة اقتصادية وتجارية في مجالات عديدة دون الأخذ بأهمية الاشتراطات البيئية وبما تتضمنه الاتفاقيات من تأثيرات خاصة على التنوع الحيوي وإدارة الموارد الطبيعية. ولا توجد آلية تقييم مبكرة لأثر تلك الاتفاقيات على التنوع الحيوي والموارد الطبيعية قبل توقيعها وهذا يتطلب بذل جهد وطني كبير في مجال بناء قدرات المؤسسات والأفراد في الربط ما بين هذه الاتفاقيات والتنوع الحيوي والنظم البيئية الأخرى.

والتوجهات والاحتياجات الوطنية في هذا المجال:

- إجراء تحليل وتقييم معمق حول تأثير الاتفاقيات التجارية والاقتصادية على التنوع الحيوي.
- تطوير برنامج وطني للتقييم البيئي الإستراتيجي.
- تنفيذ برنامج تدريبي وطني للتقييم البيئي الإستراتيجي.
- تطوير نظام مؤسساتي مستدام لتقييم الآثار المحتملة للاتفاقيات التجارية والاقتصادية الجديدة.

5- وضع معايير وطنية لإدارة المحميات الطبيعية:

هناك تقدم واضح في مجال تأسيس المحميات الطبيعية وتطوير طرق إدارتها حيث بلغ عدد المحميات الطبيعية البرية والبحرية المعلنة 26 وبلغت مساحتها **261206** هكتار بإستثناء المحميات الرعوية والتي تبلغ مساحتها 853363 هكتاراً، كما أن تطوير وتنفيذ برامج إدارة متكاملة لهذه المحميات بدأ الإعداد له من خلال المشاريع الممولة من قبل المنظمات والهيئات المعنية كمرفق البيئة العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وهناك حاجة ماسة لتعميم بناء قدرات المؤسسات الوطنية العامة والأهلية في مجالات تطوير معايير إدارة المناطق المحمية على كل المواقع المعلنة كمحميات لذلك لابد من **تنفيذ الإحتياجات الوطنية التالية:**

- مراجعة شاملة للنظم الإدارية الحالية للمناطق المحمية وتحديد الثغرات الموجودة وهذا ما يتم حالياً من خلال مشروع حفظ التنوع الحيوي وإدارة المحميات الطبيعية **SYR/05/010** والذي تنفذه وزارة الدولة لشؤون البيئة والممول من **GEF** والـ **UNDP** إضافة إلى المساهمة الوطنية.
- تطوير وتفعيل برامج بناء القدرات في مجال إدارة المناطق المحمية.
- إعداد خطط إدارية خاصة لكل المناطق المحمية في سورية يحدد فيها استخدامات ونشاطات هذه المناطق.

ملاحظة: وسوف يتم التطرق بالتفصيل لموضوع المحميات الطبيعية في الملحق الثالث.

6- تعزيز القدرة على توفير الموارد المالية وتحريكها لحماية التنوع الحيوي:

هناك نقص لدى معظم الجهات الوطنية المعنية بتنفيذ الاتفاقية الدولية لحفظ التنوع الحيوي في القدرة الفنية والمؤسساتية المتاحة لحشد الموارد المالية الكافية لحماية التنوع الحيوي. وقد يكون من الأسباب الرئيسة ضعف تفعيل الإستراتيجية الوطنية للتنوع الحيوي وضعف القدرة الوطنية على رصد التمويل، وهذه من المحاور الرئيسية لرفع القدرات المؤسساتية **والتوجهات الوطنية في هذا المجال**:

- حصر كل فرص وأدوات التمويل الدولية وخاصة الوطنية منها للمحافظة على التنوع الحيوي واستخدامه بشكل مستدام.

- تطوير نظام للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتحريك الموارد المالية.
- تنفيذ برنامج تدريبي في مجال تحريك المصادر المالية.
- تحديث الإستراتيجية الوطنية والترويج لها لتحريك المصادر المالية في مجال التنوع الحيوي.
- تطوير نظام المنح الصغيرة المتعددة المصادر.

7- وضع معايير توجيهية لتقييم الأثر البيئي للمشاريع على التنوع الحيوي:

إن عمليات تقييم الأثر البيئي للمشاريع ونشاطات التنمية التي تتضمن تفاصيل إجرائية واضحة عن كيفية إعداد دراسات تقييم المشاريع الخاضعة لها وطريقة مراجعتها غير مكتملة في بعض الحالات، والحاجة ماسة إلى استكمال إعداد المعايير التوجيهية التفصيلية أو التعليمات الخاصة بتأثير هذه المشاريع على عناصر التنوع الحيوي من خلال تحديد أهم المؤشرات والمعايير وأنماط التأثير المختلفة حتى تكون كل دراسات تقييم الأثر البيئي متكاملة في هذا المجال وقابلة للمراجعة بطريقة علمية واضحة ومستدامة ولذلك لابد من:

- تطوير التعليمات والتوجهات (الخطوط العريضة) الخاصة بإعداد دراسات تقييم الأثر البيئي للتنوع الحيوي لتشمل محددات ومقاييس خاصة بالتنوع الحيوي.
- تنفيذ برنامج تدريبي في مقاييس التنوع الحيوي ودراسات تقييم الأثر البيئي.
- تطوير وتطبيق نظام توجهات (خطوط عريضة) خاصة بإعادة تأهيل المناطق المتدهورة.

8- دمج مفاهيم اتفاقية التنوع الحيوي في سياسات التنمية الوطنية:

(الموضوع مذكور بشكل مفصل في الملحق الثاني)

9- تطوير القدرة الوطنية لحماية الطبيعة خارج المناطق المحمية:

على الرغم من وجود عدد غير قليل (27) من المحميات الطبيعية المتنوعة النظم البيئية و64 محمية رعوية وهي مناطق غنية بالتنوع الحيوي في سورية، إلا أنها تغطي 6.1% فقط من مساحة سورية. والعدد الحالي للمحميات الطبيعية يمثل نصف العدد المقترح الذي يطمح للوصول له في الإستراتيجية الوطنية وبذلك نسعى إلى التغطية الكاملة لكل أنواع الحياة البرية الوطنية، كما أن العدد الحالي لا يتناسب مع التنوع الكبير في البيئات الجغرافية، ونظراً لتعرض التنوع الحيوي في هذه البيئات (خارج المحميات) للتدهور ،فإن ذلك يتطلب دعم القدرة الوطنية لحماية المناطق الغنية في الطبيعة خارج نطاق المناطق المحمية وخاصة المناطق الهامة للطيور (**IBAs**) والمناطق السياحية الطبيعية والغابات، إضافة إلى تطوير برامج إدارتها، و لذا لابد من اتخاذ الإجراءات التالية:

- إعداد دراسة وطنية لتحديد البيئات الرئيسة المتواجدة خارج نطاق المحميات.
- تحديد الأنواع التي تحتاج إلى حماية ووضع خطط لحمايتها.
- تطوير خطة عمل لتدريب المجتمعات الأهلية للمحافظة على التنوع الحيوي خارج المحميات.
- تطوير وتطبيق خطة عمل لإدارة ومنع إدخال الأنواع الغريبة إلى هذه المواقع وذلك بالتعاون ومشاركة المجتمع المحلي الذي يقطن في هذه المواقع الهامة.
- زيادة معرفة المجتمع المحلي بأهمية الأنواع الحساسة وحمايتها والآليات الممكنة لتحقيق حمايتها واستدامتها.

10- تعزيز قدرة المجتمعات الأهلية على الإدارة المجتمعية للتنوع الحيوي:

باستثناء بعض التجارب الناجحة في بعض المواقع والمحميات:

1- محمية دير مار موسى الحبشي.

2- محمية التليلة.
3- محمية الثورة.
4- معظم مشاريع محميات (جبل عبد العزيز والفرنلق وأبو قبيس) من خلال مشروع حفظ التنوع الحيوي وإدارة المحميات الطبيعية **SYR/05/010**.
5- مشروع التنمية المتكاملة في البادية السورية.
6- برنامج المنح الصغيرة والتي تنفذه بعض الجمعيات غير الحكومية في بعض المواقع الوطنية في العديد من المحافظات السورية.

والتي تم فيها الوصول بالمجتمع المحلي إلى مستوى مقبول في الإدارة التشاركية للمواقع المحمية.

فإن الخبرات والقدرات الفعالة مازالت تحتاج إلى المزيد من التعميم والشمولية لدى المجتمعات الأهلية لإدارة عناصر التنوع الحيوي بطريقة مستدامة على مستوى المجتمع الأهلي نفسه مما يتطلب تطوير برنامج وطني لبناء القدرات المحلية لإدارة المناطق الغنية بالتنوع الحيوي ودمج مفاهيم الحماية والاستخدام المستدام وتبادل المنافع في مجالات التنمية الريفية المحلية، **والتوجهات الوطنية في هذا المجال:**

- تطوير آليات توثيق المعرفة المحلية التقليدية والمحافظة عليها وإدخالها ضمن خطط تنمية المجتمعات الأهلية.
- تطوير مؤسسات المجتمعات الأهلية والتركيز على دور المرأة في التنمية.
- تطوير فرق تدريب محلية وتنفيذ برامج تدريبية ريادية.
- تطوير خطوات إجرائية تربط محاربة الفقر والمستوى الاجتماعي بالمحافظة على التنوع الحيوي واستخدامه بشكل مستدام.
- تطوير مشاريع دخل بديلة لا تؤثر سلباً على التنوع الحيوي، وإشراك المجتمع المحلي في عملية الإدارة والإستفادة مما تقدمه المواقع الغنية بالتنوع الحيوي.

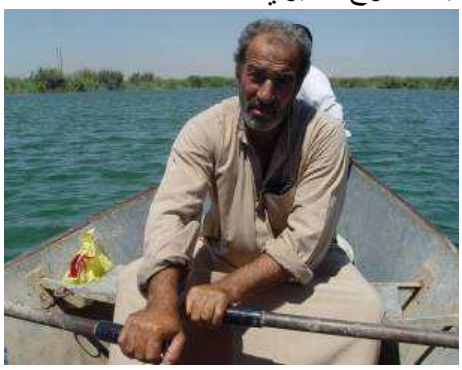

الشكل 6 المحافظة وتطوير الصناعات والمعارف التقليدية للمجتمعات التقليدية

11- تطوير الروابط بين البحث العلمي ورسم السياسات في مجال التنوع الحيوي والسياسات الوطنية في مجالات نقل التقانات على المستوى الإقليمي والعالمي:

واقع الحال يشير إلى أن العلاقة بين نشاطات ونتائج البحث العلمي في مجالات التنوع الحيوي (عند توفرها) وبين رسم السياسات عي علاقة غير متكاملة، إذ أن معظم نتائج البحوث العلمية التي تنفذ في مؤسسات البحوث الوطنية وتلك التي تنتجها المنظمات العربية والدولية العاملة في سورية لا تنعكس على السياسات الوطنية بالشكل والتوقيت المناسبين. وبالمقابل فإن الأبحاث العلمية تنفذ بعيداً عن أولويات التنمية الخاصة بالسياسات والخطط المتعلقة بالتنوع الحيوي مما يفقدها دورها التنموي التطبيقي والمستدام ولا بد من بناء القدرات المتبادل بين الجهات المعنية بتطوير السياسات ونتائج البحوث حتى تتكامل جهودهما. ومن المعلوم أن تنفيذ معظم جهود نقل التقانات يتم من خلال مبادرات ثنائية بين المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية وليس من خلال خطة وطنية واضحة تحدد احتياجات نقل التقانات والتكامل بين المؤسسات المختلفة في هذا الإطار والحاجة واضحة لبناء القدرات لتطوير آلية مستدامة ومتكاملة لنقل التقانات على المستوى الوطني في مجالات التنوع الحيوي وذلك لضمان حفظ الأنواع وصون الأمن الغذائي، **ولذلك ستكون التوجهات الوطنية على المدى المنظور كما يلي:**

- تطوير قواعد معلومات للبحوث المتعلقة بالتنوع الحيوي واستخدامه بشكل مستدام وبحيث تكون سهلة الوصول.
- توظيف البحوث العلمية لزيادة مراقبة مكونات التنوع الحيوي وتطوير خطط المحافظة على البيئات والأنواع ذات الأهمية الخاصة.
- تنفيذ المبادرات الخاصة بالتقانات المتوفرة المتعلقة بالتنوع الحيوي وإجراء تقييم للاحتياجات من هذه التقانات.
- إعداد سياسات وقوانين تتعلق بنقل التقانات بموافقة جميع المؤسسات المعنية.

♦ تطوير شبكات نقل تقانات إقليمية وعالمية مبنية على المبادرات والسياسات الوطنية وبما يتوافق مع الجدوى الاقتصادية.

12 - تطوير برامج التوعية والتعليم والإعلام طويلة الأمد حول مفاهيم التنوع الحيوي:
من المعلوم أن إستراتيجية التنوع الحيوي تضمنت بنودا خاصة بالتوعية وزيادة المعرفة وقد تضمنت كل المشاريع تنفيذاً لهذه البنود وقد نفذت الجهات والمؤسسات والمنظمات الشعبية الوطنية المتنوعة العديد من نشاطات وحملات التوعية. كما أدخلت المفاهيم المتعلقة بالتنوع الحيوي في الكتب المدرسية وبخاصة مواد علم الأحياء – الجغرافيا - اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة، كما أعدت بعض الدروس والمحاضرات في مجال التنوع الحيوي من الموسوعة العلمية ضمن البرنامج التعليمي للتلفاز التربوي.
إضافة إلى ذلك الحملات المتنوعة في وسائل الإعلام ومع الأطفال في مدارسهم، ومشاركات وحملات نفذت وتنفذ من الجمعيات غير الحكومية.
ورغم كل الجهود المتعلقة في هذا المجال فلابد من تطوير برامج تعليم وتوعية مستقلة وطويلة الأمد تركز على المفاهيم الجديدة للتنوع الحيوي وخاصة التقاسم العادل للفوائد والتوجهات الخاصة بإدارة النظام البيئي وتقييم الأثر الاستراتيجي على التنوع الحيوي في إطار دمج هذه المفاهيم في المناهج المدرسية والجامعية العامة والخاصة، **ولذلك ستكون التوجهات الوطنية:**

♦ تضمين المبادئ الأساسية لاتفاقية التنوع الحيوي التي يجب أن يحتويها برنامج التوعية والتعليم.
♦ إجراء مسح لتحديد الثغرات والنواقص في مناهج التعليم وبرامج التدريب الحالية.
♦ تطوير وتطبيق البرامج التعليمية والتدريبية الحديثة الملائمة وسد الثغرات.
♦ تطوير برامج التوعية والإعلام وتنفيذ حملات توعية مستمرة وطويلة الأمد تغطي مختلف النشاطات المتعلقة بالتنوع الحيوي ومن قبل جميع الجهات المعنية بما فيها المجتمع الأهلي.

13 - تطوير نظم الحوافز الاقتصادية والتقييم الاقتصادي لقيمة التنوع الحيوي:
يشكل ضعف التقييم الاقتصادي لعناصر التنوع الحيوي وعدم وجود تشريع أنظمة حوافز تشجيعية واقتصادية عملية لتشجيع حماية التنوع الحيوي أحد نقاط الضعف الرئيسة في مجال إدارة التنوع الحيوي والموارد الطبيعية. ومن أهم حاجات بناء القدرات تطوير أدوات اقتصادية لتحقيق تقييم موارد التنوع الحيوي وآليات الحوافز وإثبات المنفعة الاقتصادية للمشاريع البديلة عن المشاريع السلبية التأثير على التنوع الحيوي واستخدامه المستدام، **وستكون التوجهات الوطنية كالتالي:**

♦ تحديد وتطبيق الحوافز الاقتصادية المناسبة لإدارة التنوع الحيوي والمصادر الطبيعية.
♦ تطوير وتنفيذ برنامج تدريب للحوافز الاقتصادية وأدوات تقدير القيمة الاقتصادية.
♦ إعداد خطة لتطوير مشاريع اقتصادية مبنية على استثمار التنوع الحيوي بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المحلي.

الفصل الثالث
إدماج أو تعميم اعتبارات التنوع الحيوي في القطاعات أو فيما بين القطاعات

تتضمن اتفاقية التنوع الحيوي العديد من المفاهيم والإعتبارات والبرامج والتي تهدف من خلال دمجها الكلي في السياسات التنموية لمختلف القطاعات الزراعية والصناعية والسياحية والإجتماعية الوصول إلى الاستخدام المستدام لعناصر ومكونات التنوع الحيوي وتحقيق التقاسم العادل للفوائد الناجمة عن هذه المكونات.

وفي هذا المجال فقد نفذت سورية العديد من الخطوات التي تندرج تحت هذا الهدف فقد صدر المرسوم الرئاسي التشريعي الناظم للقانون البيئي رقم 50 (2002) والذي يتضمن ضرورة وآليات تنفيذ دراسات تقييم الأثر البيئي على كل المشاريع التنموية الصناعية والزراعية والسياحية وغيرها من المشاريع متضمنة تأثيرها على مكونات التنوع الحيوي وقد تم التعامل بجدية مطلقة مع تنفيذ بعض المشاريع الصناعية والتي كانت من المقرر أن تنفذ بالقرب من أو في بعض المواقع الغنية بالتنوع الحيوي حيث تم إلغاؤها أو تغيير مكانها.
كما تم دمج اعتبارات التنوع الحيوي في العديد من السياسات والتشريعات الوطنية الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي ومعايير تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية، وبشكل جزئي في بعض بنود إستراتيجية التنمية الزراعية وقانون الحراج الجديد رقم 25 لعام 2007.

ولابد من الإقرار أن عملية دمج اعتبارات التنوع الحيوي خطت خطوات جيدة لكنها لم تكتمل في كامل التشريعات والقوانين الوطنية إلا أن إجراء دراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية تغطي جزئياً عملية دمجها في بعض هذه التشريعات كما أن الانتقال من مرحلة تواجد هذه الاعتبارات في السياسات والتشريعات والقوانين الوطنية إلى مرحلة تطبيقها على أرض الواقع يتطلب الجهد والوقت الطويل إضافة إلى توفر العوامل الفنية والمالية لدعم عملية الانتقال.

ولكن وبالرغم من كل ذلك فلا بد من الإشارة إلى بعض الصعوبات التي تواجهها عملية شمولية تطبيق هذا الهدف في سورية والتي يمكن أن تتلخص:

1- ضعف تطبيق الخطوط العريضة لنهج النظام البيئي المتكامل في إدارة التنوع الحيوي.
2- الصعوبات الإقتصادية والإجتماعية والمالية التي يواجهها المجتمع المحلي.
3- الصعوبات الإدارية والفنية والمالية التي تواجهها الجهات الوطنية المسؤولة عن تنفيذ هذه الخطوة الهامة في تنفيذ أهداف الإتفاقية الدولية للتنوع الحيوي.

ومن هنا كانت التوجهات الوطنية:

- العمل على إعداد وتنفيذ خطة وطنية لبناء القدرات المتخصصة بإدخال ودمج مفاهيم التنوع الحيوي في السياسات والتشريعات الوطنية.
- تطوير إطار قانوني لربط التنوع الحيوي بسياسات وجهود مكافحة الفقر والتركيز على العوامل المشتركة بين مكافحة الفقر والاستخدام المستدام للتنوع الحيوي.
- وضع وتطبيق الخطوط العريضة لنهج النظام البيئي المتكامل في إدارة التنوع الحيوي.

الفصل الرابع

التقدم نحو بلوغ هدف عام 2010 وتنفيذ الخطة الإستراتيجية

عملت الجمهورية العربية السورية قبل وبعد إعداد الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية(2002) على تنفيذ العديد من الخطوات والإجراءات والنشاطات والمشاريع التي تصب كلها في حماية وإدارة مكونات التنوع الحيوي وبالتالي سلوك الطريق الهادف إلى تحقيق الهدف الرئيس لـ2010 وهو إنقاص وتيرة فقدان التنوع الحيوي ومن هذه الإجراءات نذكر:

في مجال الدراسات والتشريعات

1- إنجاز الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي عام 1998 باللغة العربية من قبل وزارة الدولة لشؤون البيئة وبمشاركة كل الجهات الوطنية المعنية.

2- إعداد الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع الحيوي وإعتمادها من المجلس الأعلى لحماية البيئة في عام 2002 وتبنيها من الجهات الوطنية المعنية وبدء العمل على تنفيذ أهداف هذه الإستراتيجية المذكورة في الملخص التنفيذي، وفي إطار تنفيذها فقد تم:

- تنفيذاً للقانون البيئي رقم 50 فقد تم إعداد اشتراطات وشروط إنشاء وإدارة المحميات الطبيعية، وذلك اعتماداً على المعايير التي حددها الإتحاد الدولي لحماية الطبيعة (**IUCN**) والقوانين الوطنية، وقد تم اعتمادها من قبل المجلس الأعلى لحماية البيئة في 2003 كما تم توزيعها على الجهات المعنية ليتم تبنيها والعمل بموجبها إعلان المحميات الطبيعية وإدارتها، وقد حددت هذه الوثيقة أنماط المحميات التالية:
  - المحمية الطبيعية العلمية.
  - محمية الحياة البرية.
  - محمية الإنسان والمحيط الحيوي.
  - المنتزه الوطني.
  - المحمية الشاطئية البحرية.
  - المحمية الوقائية.
  - محمية التراث الطبيعي العالمي.
  - محمية طبيعية ذات أهمية خاصة.